

## مساهمة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) في دعم وترقية الاستثمار - دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي لولاية برج بوعريريج -

### The contribution of the Algerian Agency for Investment Promotion (AAPI) in supporting and promoting investment - A case study of the decentralized single window of the state of Bordj Bou Arreridj-

بوعافية سمير<sup>1</sup>، بولطيف بلال<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة برج بوعريريج (الجزائر)،

[samir.bouafia@univ-bba.dz](mailto:samir.bouafia@univ-bba.dz)

<sup>2</sup> جامعة برج بوعريريج (الجزائر)،

[bilal.boultif@univ-bba.dz](mailto:bilal.boultif@univ-bba.dz)

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/21

تاريخ الاستلام: 2022/09/17

#### Abstract:

مستخلص:

This paper aims to study the reality of investment in Algeria and the role of the Algerian Agency for the Promotion of Investment (AAPI) in the promotion and development of investment, through studying the case of the decentralized unique window in Bordj Bou Arreridj, where we first addressed the obstacles facing investment in Algeria, passing by fiscal incentives and administrative facilities under law 18/22. After that, we studied the investment under the unique window in Bordj Bou Arreridj. In the end, we reached a set of results that can be summarized in the fact that the agency had a prominent role in promoting investment, however, it did not rise to overcome all the obstacles facing investment in Bordj Bou Arreridj in particular, and in Algeria in general.

**Keywords:** investment, investment barriers, investment incentives and guarantees, Algerian Agency for the Promotion of Investment.

**JEL Classification :** E22 ; H13 ; K19 ; L52.

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة واقع الاستثمار في الجزائر و دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI في ترقيته وتطويره، من خلال دراسة حالة الشبك الوحيد اللامركزي بولاية برج بوعريريج، أين تم التطرق بادئ ذي بدءاً إلى العراقيل التي تواجه الاستثمار في الجزائر مروراً بالتحفيّزات الجبائية والتسهيلات الادارية بموجب القانون 18/22، بعد ذلك قمنا بدراسة الاستثمار في ظل الشباك الوحيد ببرج بوعريريج، و في الاخير توصلنا الى مجموعة من النتائج تبلورت في أن للوكالة دور بارز في ترقية الاستثمار، إلا أنه لم يرقى للتخطي كافة عوائق الاستثمار في برج بوعريريج خاصة وفي الجزائر عامة .  
الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ عوائق الاستثمار؛ حوافز و ضمانات الاستثمار؛ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

تصنيفات L52:K19 : H13: E22:JEL .

## مقدمة:

يعتبر الاستثمار أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول في التنمية الاقتصادية وحتى التنمية المستدامة، وذلك لما تحققه من أهداف استراتيجية تضمن استقرار الدول وتطورها، حيث تساهم في الحد من البطالة، تلبية حاجات ورغبات المواطنين، الرفع من مستوى المعيشة، تحقيق توازن في ميزان المدفوعات والميان الجاري .....

بالمقابل، فان تهيئة مناخ استثماري متكامل ليس بالأمر الهين، لما يواجه الاستثمار من عوائق وصعوبات قد تحول دون تجسيده، هذا ما دفع بالدول عامة والدول النامية خاصة للتجند ووضع خطط واستراتيجيات بغية تحقيق مناخ استثمار جاذب للاستثمارات الاجنبية ومشجع ومحفز للاستثمارات المحلية.

والجزائر كغيرها من الدول موقنة بأهمية الاستثمار وضعت ملف الاستثمار وتهيئة مناخه ضمن أجندة مخطط رئيس الجمهورية واستراتيجية الدولة، هذا ما تمخض عنه قانون استثمار (18/22) الرامي الى تحفيز الاستثمار من خلال المحفزات الجبائية، وذلك وفق أطر مؤسسية تهدف الى تذليل العوائق الادارية على رأسها المجلس الاعلى للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ممثلة بشبابيك وحيدة لامركزية لتسهيل اجراءات الاستثمار المحلي على مستوى كل ولاية، وشباك وحيد مركزي مسير للاستثمارات الكبرى والاجنبية.

اشكالية البحث : كانت ولا تزال معضلة تهيئة مناخ الاستثمار من اهتمامات الجزائر ، خاصة بعد التوجه نحو النظام لاقتصادي الحر ، ما دفع بها لإعداد قواعد قانونية و جبائية وتنظيمية تساهم في تشجيع الاستثمار و تحفيزه، و إن أهمية الاستثمار تدعونا الى البحث عن مدى نجاعة هذه القوانين و الهيئات كالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في تحقيق مناخ استثمار جيد و ترقية الاستثمار في الجزائر عامة، وفي ولاية برج بوعريش خاصة كحالة دراسية ممثلة عن باقي الشبابيك اللامركزية ، هذا ما جعلنا ننطلق في بحثنا هذا من التساؤل التالي :

- ما مدى مساهمة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI في تطوير وترقية الاستثمار في

ولاية برج بوعريش عبر الشباك الوحيد اللامركزي؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في توضيح الرؤية للصعوبات والعراقيل التي يواجهها الاستثمار في الجزائر، وتبيان مدى فعالية جهود الدولة الجزائرية الممثلة في قوانينها ومؤسساتها في تطوير ورقية الاستثمار باعتباره أحد اعم دعائم التنمية الاقتصادية والمستدامة.

اهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث الى

-تحليل بيئة الاستثمار في الجزائر وتحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجهه؛

-التعرف على الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار؛

-تحليل مدى فاعلية الحوافز الجبائية والتسهيلات الإدارية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر الشباك الوحيد اللامركزي ببرج بوعريرج، والوقوف امام الصعوبات التي لا تزال تقف عائق امام الاستثمار.

## 1- الإطار النظري للاستثمار في الجزائر.

يعتبر الاستثمار اللبنة الاساسية للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال أثره على كافة مقومات الاقتصاد الوطني من القضاء على البطالة، جلب العملة الصعبة، تحقيق احتياجات ورغبات المجتمع... الخ، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لترقية الاستثمار وتطويره سواء الاجنبي او المحلي، وذلك من خلال تقديم تحفيزات جبائية وتسهيلات ادارية تخولها لجذب الاستثمار وترقيته وفق قوانينها ومؤسساتها الداعمة.

**1-1 تعريف الاستثمار:** نظرا لأهمية الاستثمار فقد لقي اهتماما كبيرا في وعاء الفكر الاقتصادي، هذا ما أدى الى تعدد تعاريفه وتنوعها، لكنها تصب في قالب واحد نحاول صبه من خلال التعاريف التالية:

- "حسب لومبار Lemper الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسيطيه، أما فيتون Fiten فيقوا الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية، أما dietelen الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة " (فودوا، 2021، صفحة 961)

- "هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من اجل تكوين رأس المال أو التضحية بثروة مالية مؤكدة حاليا قصد تحقيق ثروة مستقبلية غير مؤكدة، وبالنسبة للمشروع الواحد هو شراء او تكوين اصول انتاجية مثل المباني والمعدات وتجهيزات المصانع " (شيخة، 2021، صفحة 8)

- "هو اضافة جديدة الى الاصول الانتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية " (الغرباوي، 2020، صفحة 15)

- "التضحية بالأموال في الوقت الحالي من اجل انجاز مشروع بهدف تحقيق عائد مستقبلا، مع الاخذ بالحسبان المخاطر الممكن التعرض لها " (الطبيي، 2020، صفحة 213)

من خلال التعاريف السابقة نجد ان الاستثمار ينطوي على التضحية الأنية بهدف انجاز مشروع يهدف الى تحقيق عائد مستقبلي وتحقيق انتاج، وبالتالي المساهمة في النمو في ظل تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها هذا المشروع.

**1-2 الآثار المترتبة عن الاستثمار:** يترتب على الاستثمار مجموعة من الآثار تتمثل باختصار في: (سميران، 2020، صفحة 193)

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والمستدامة؛
- المساهمة في رفع الانتاج ونسب التشغيل والحد من البطالة؛
- الاثر على ميزان المدفوعات من خلال التقليل من التبعية للخارج وبالتالي تخفيض؛ الاستثمار والحفاظ على العملة الصعبة.

### **1-3 معوقات الاستثمار في الجزائر:**

**أ-العر اقليم الطبيعية والمادية** تتمثل أهم العراقيل الطبيعية والمادية التي يواجهها المستثمر في:  
**-العر اقليم الطبيعية (المشكل العقاري):** وهو أهم قيد يكبل المستثمرين، حيث صخرت الدولة الجزائرية عدت هيئات لتسيير العقار ممثلة في وزارة التجهيز، المديرية العامة للبيئة والتهيئة، وزارة الداخلية، وكالة تطوير السكن الخاصة بالترقية العقارية، الوكالة المحلية المسيرة لقوائم اراضي البلدية، وكالة calpi المخصصة بتسيير طلبات المستثمرين على مستوى الولاية، كل هذه الوكالات يعمل على تقديم قائمة الاراضي الموجهة للاستثمار اضافة الى ابراز الطابع التقني لكل قطعة ارض؛

ان التعدد الهيئات المانحة للعقار وغياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرار يؤدي الى تشجيع البيروقراطية من خلال التأخر في دراسة طلب قطع الاراضي الموجهة للاستثمار، وعدم ضمان العدالة وتسوية الاجراءات وضخامة الوثائق المطلوبة، بالإضافة الى الاختلاسات والتعسف في منح الاراضي وطول مدة التخصيص للعقار الصناعي، كما ان التشريع العقاري بنصوصه المتناثرة غير واضح للإدارة ولا حتى المستثمرين مما يضاعف عدم الشفافية في الاجراءات (بلغيث، 2021، صفحة 539)؛

**-العر اقليم المادية ومشكل التمويل والعجز المصرفي :** تعتبر المنظومة المصرفية القلب النابض للاقتصاد والمحرك الرئيسي للاستثمار ، هذا ما يضع السلطات العمومية امام حتمية اصلاحها قصد تدوير العجلة الاقتصادية ، وفي الجزائر نلاحظ محدودية هذه المنظومة اذا ما قورنت بالدول المتقدمة او حتى الدول المتقاربة مع الاقتصاد الجزائري و من بين النقائص التي يعاني منها النظام المصرفي نجد غياب المؤسسات المالية المختصة و غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات

حيث يشترط البنك ضمانات باهظة تصل الى ضعف قيمة المشروع ، بالإضافة الى قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار طويلة الاجل (قروض الايجار) ، كما ان مدة منح القروض يقارب سنة اذا ما قورنت بتونس 3 او 4 اشهر (بلغيث، 2021، صفحة 540)

ب-العراقيل الاقتصادية: يشوب مناخ الاستثمار في الجزائر العديد من العوائق ذات الطابع الاقتصادي نذكر من اهمها:

-عدم كفاءة السياسة الترويجية للفرص الاستثمارية الموجودة في الجزائر، إذا اعتبر الترويج من اهم العوامل لتحسين الصورة المدركة للمستثمرين واستقطاب الاستثمار؛

-نقص وقلة البيانات الاحصائية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والنتائج المحققة وعدم تحديثها (قاشي، 2020، صفحة 287)؛

-تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد اسعارها الصرفية، وان انخفاض العملة بالنسبة للعملات الاجنبية يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقومة بالعملة الاجنبية؛

-سوء التسيير للمرافق التي تعتبر ضرورية لضمان السرعة والفعالية لبعض الانشطة التجارية مثل سوء تسيير الموانئ فضلا عن عدم جاهزيتها لتعزيز الحركة التجارية؛ (بلغيث، 2021، صفحة 540)

-النقص في الهياكل والبنى التحتية التي تؤدي الى مضاعفة تكلفة الاستثمار على غرار وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة دون اي متاعب وقيود في المطارات والطرق والموانئ وتوفير وسائل الاتصال وتحسين الخدمات الاساسية كالكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي .: (قاشي، 2020، صفحة

286)

ج-العراقيل ادارية : تمثل البيروقراطية أهم العراقيل التي تقف في وجه المشاريع الاقتصادية للمستثمرين ، بالإضافة الى سوء التسيير الاداري و تميزها بالتعيز و المحسوبية ، حيث يسجل بطئ شديد في اصدار القرارات التنفيذية دون نسيان الافراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار ، الامر الذي أرهق المستثمر و حتى يجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار ، بالإضافة الى غياب روح الفريق لدى اغضاء الهيئة الادارية المشرفة على ملفات الاستثمار و انعدام التنسيق بينهم ، مما يعكس تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الامر الذي لا يشجع على الاستثمار (زواويد، 2018، صفحة 115) ، و حسب تقارير قياس انظمة أنشطة الاعمال الصادرة عن البنك الدولي فان الجزائر لازالت تتأرجح في المراتب الدنيا بخصوص تسهيل الإجراءات الادارية حتى مقارنة الدول المجاورة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

**الجدول رقم (01): عدد الاجراءات الادارية لبدأ مشروع استثماري في الجزائر، تونس والمغرب**

|         | عدد الاجراءات           | الادارية لبدأ | المشروع |      |                      |
|---------|-------------------------|---------------|---------|------|----------------------|
| البلد   | الترتيب العالمي<br>2010 | 2010          | 2015    | 2020 | الترتيب العالمي 2020 |
| الجزائر | 136                     | 14            | 14      | 14   | 157                  |
| المغرب  | 128                     | 5             | 6       | 3    | 53                   |
| تونس    | 68                      | 9             | 10      | 6    | 78                   |

المصدر: كمال قويدري أمينة بلغيث، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الابداع، المجلد 11،

العدد 1، البليلة 2، الجزائر، 2021، ص 542

هذه العراقيل الإدارية تستوجب نظام وطني موحد الاتصال والتواصل مع الجهات المعنية بالإضافة الى الوصول الى قاعدة بيانات تمدهم بجميع المعلومات اللازمة والضرورية للشروع في مشاريعهم الاستثمارية.

د-عراقيل قانونية: رغم الجهود المبذولة في سبيل ترقية النظام القضائي الجزائري وتأهيله لمجابهة متطلبات اقتصاد السوق، الا ان هناك ثغرات تتخلله، وتضفي اطباعا سيئا لدى المستثمرين، واستنادا الى دراسة بعض المؤسسات الدولية اتضح ان عملية الفصل في النزاع لدى المحاكم الجزائرية يتطلب 20 اجراء وحوالي 387 يوم، الى جانب تعقد الاجراءات وطولها نجد مشكلات اخرى نوردتها فيما يلي:

-غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛  
-عدم قدرة المحاكم في حماية حقوق الملكية الفكرية استنادا لقصور في التشريعات وغياب التخصص؛

-غياب ثقافة التحكيم L'arbitrage؛

-تفشّي ظاهرة الفساد وعدم الشافية. (قويدري، 2008، صفحة 48)

#### **1-4 حوافز وضمانات الاستثمار في الجزائر:**

رغم الجهود المتضافرة لترقية مناخ الاستثمار منذ انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، الى ان هذه المساعي لم تحقق ما كان منتظرا منها فممنذ انشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار 1993، ظل مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني الكثير من الحواجز والعراقيل الا انه وفي الآونة الاخيرة تم تعديل قانون الاستثمار (القانون 18/22) ليمنح العديد من المزايا والضمانات للاستثمار سواء المحلي او الأجنبي وذلك وفق مخطط رئاسة الجمهورية وفيما يلي سنتطرق الى اهمها:

**1-4-1 حوافز الاستثمار:** تعرف الحوافز بأنها تلك الميزة الاقتصادية القابلة للتقدير بالقيمة النقدية تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو بعضها ، و يتم تحديدها وفق معايير موضوعية أو جغرافية ، تهدف من خلالها الدولة الى توجيه الاستثمارات الى مجالات معينة يعزف عن الاستثمار فيها و كذلك التوجه نحو تنمية مناطق معينة ، و بالتالي تأتي هذه الحوافز لتحقيق هذه الأهداف (فودوا، 2021، صفحة 962) ، و قد تم تقسيم حوافز الاستثمار وفق القانون 18/22 الى ثلاث انظمة تحفيزية شرط تسجيلها في الشباك اللامركزي الوحيد ممثلة في نظام القطاعات ، نظام المناطق ، نظام الاستثمارات المهيكل (المادة 24، 28 يوليو 2022، صفحة 8) ، و يمكن حصر هذه المزايا في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2): حوافز الاستثمار في الجزائر وفق القانون 18/22

| النظام التحفيزي | الشروط                                                                                                                                                                                                                                                                      | الحوافز والامتيازات حسب النظام                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|-----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| نظام القطاعات   | يجب ان تكون الاستثمارات في مجالات النشاطات التالية: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيماويات، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال | <ul style="list-style-type: none"> <li>-الاعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار</li> <li>-الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا التي تتم في الاستثمار المعني</li> <li>-الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار</li> <li>-الاعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال</li> <li>-الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المنتظمة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية</li> <li>-الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء</li> <li>-في مرحلة الاستغلال (3-5 سنوات): الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات + الاعفاء من الرسم على النشاط المهني</li> </ul> |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                                                                                                                                                                                                     |                                  |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------|
| <p>-خلال مرحلة الانجاز تستفيد من المزايا الخاصة بنظام القطاعات<br/>-خلال مرحلة الاستغلال (5-10 سنوات) من الشروع في الاستغلال:<br/>-الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات<br/>-الاعفاء من الرسم على النشاط المهي</p>                                                                                                                                                                                                                                         | <p>الاستثمارات المنجزة في: المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب الكبير،<br/>المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.</p> | <p>نظام المناطق</p>              |
| <p>خلال مرحلة الانجاز تستفيد من المزايا الخاصة بنظام القطاعات<br/>خلال مرحلة الاستغلال<br/>خلال مرحلة الاستغلال (5-10 سنوات) من الشروع في الاستغلال:<br/>-الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات<br/>-الاعفاء من الرسم على النشاط المهي<br/>يمكن ان تستفيد من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا او كليا<br/>بأعمال التهيئة والمنشآت الضرورية لتجسيدها على اساس اتفاقية<br/>بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة وترم اتفاقية بعد موافقة الحكومة</p> | <p>الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة وخلق مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الاقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من اجل التنمية المستدامة</p>                                 | <p>نظام الاستثمارات الهيكلية</p> |

المصدر: القانون 18/22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 28 يوليو 2022

من خلال الجدول نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية تحض بتحفيزات جبائية متفاوتة ركزت فيها الجزائر على الاستثمارات الهيكلية الموجهة للدفع بالاقتصاد الوطني والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل والتنمية المستدامة تصل الى حد التكفل بأعمال التهيئة الضرورية ، كما اولت اهتماما ايضا بتنمية المناطق الداخلية والصحراوية قصد الاستغلال الامثل للموارد وتجنب تركزه في المناطق الشمالية، بالإضافة الى تركيزها على مجموعة من القطاعات الحساسة والاستراتيجية للاقتصاد الوطني والسياسة العامة للدولة، في المقابل فإننا نجد ان تحديد الاستثمارات و الامتيازات يكون عن طريق التنظيم هذا ما قد يخلق ثغرة قانونية قد تستغل في عرقلة المشاريع و خلق عوائق ادارية و بيروقراطية .

**1-4-2 ضمانات الاستثمار:** حتى تتخذ المؤسسة قرار استثماري في اقليم معين لابد لها من ضمانات تضمن لها الاستقرار والحماية اللازمة لضمان رأس مالها، هذا ما دفع بالدول الراغبة في تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الاجنبي الى توفير قدر كافي من الضمانات وهو ما جاء به قانون 18/22 في الفصل الثاني منه حيث اقرها المشرع الجزائري بغية بعث الطمأنينة والارحية في نفوس المستثمرين لضمان رؤوس اموالهم، حيث تمثلت هذه الضمانات في:

أ-ضمان المعاملة المنصفة والعدالة: ويقصد بها ضمان تعامل الدولة مع المستثمر الاجنبي نفس المعاملة مع المستثمر المحلي، وان يتمتع كل منهما بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات، فالمعاملة الوطنية نظام قانوني تلتزم من خلاله الدولة المستقطبة للاستثمار الاجنبي معاملة تفضيلية لا تقل

عن تعاملها مع المستثمرين المحليين، وبالتالي تمتع المستثمر الاجنبي بشروط المنافسة التي يستمتع بها المستثمر المحلي في اقليم البلد المستقطب؛ (عزوز، 2021، صفحة 585)

وقد كرس المشرع هذا الضمان بموجب المادة 3 من القانون 18/22 حيث نصت على "حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي او معنوي، وطنيا كان او اجنبيا، مقيم او غير مقيم، يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات" (المادة 3، 28 يوليو 2022، صفحة 5) من خلال نص المادة اقر المشرع صراحة عن ضمان المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛

ب-ضمان الاستقرار التشريعي: يعرف ايضا بالثبات التشريعي، و هو ثبات القانون المعمول به الذي على اساسه تم ابرام عقد الاستثمار والمتضمن الضمانات والحوافز الممنوحة، اذ لا يعقل ان يتم ابرام العد الاستثماري وبعد ذلك تعدل او يلغى هذا القانون و اجبار المستثمر على الخضوع للقانون الجديد (رقاب، 2017، صفحة 102)، وقد اقر المشرع هذا الضمان بموجب المادة 13 من القانون 18/22 "لا تسري الاثار الناجمة عن مراجعة او الغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في اطار هذا القانون، الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة" (المادة 13، 28 يوليو 2022، صفحة 7) من خلال هذه المادة اقر المشرع صراحة بضمان حماية المستثمرين من التغيرات التي قد تطرأ على التشريع القانوني للاستثمار الا اذا كان ذلك يطلب المستثمر؛

ج-ضمان ضد نزع الملكية: نصت المادة 10 من القانون 18-22 على "لا يمكن ان يكون الاستثمار المنجز محل تسخير من طرف الادارة الا في الحالات المنصوص عليها في القانون، ويتربط على التسخير تعويض عادل ومنصف طبقا للتشريع المعمول به" (المادة 10، 28 يوليو 2022) على خلاف القوانين المجعفة في حق المستثمر الخاصة بتأميم المشروع اذا اقتضت المصلحة العامة فان المشرع الجزائري من خلال المادة اعلاه قد ضمن للمستثمر عدم حصول نزع الملكية الا في اطار ما نص عليه التشريع المتعلق بنزع الملكية وفق حالات محددة مقابل تعويض عادل و منصف؛

د-ضمان حرية تحويل الاموال: بمقتضى المادة 8 من القانون 18-22 فان المشرع الجزائري يضمن للمستثمر الاجنبي تحويل رؤوس الاموال المستثمرة بالإضافة الى العائدات منها المداخيل والفوائد والارباح وغيرها من الايرادات المتصلة بالاستثمار بالعملة الصعبة، بالإضافة الى المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات المصدر الاجنبي، في المقابل يمنح تنظيم العمليات لبنك الجزائر الذي يؤطر عملية تحويل الاموال و يمنح الترخيص بذلك بما تقتضي التنظيمات والسياسة المالية للدولة (المادة 8، 28 يوليو 2022، صفحة 6)، ويعتبر ضمان التحويل

الحر لراس المال من المحفزات الضرورية للاستثمار لان في غيابه يعتبر الاستثمار نوعا من المصادرة المحدودة، فما الفائدة التي يجنيها المستثمر اذا حرم من حق تحويل امواله من المستثمر؛

ه-حق التقاضي واللجوء الى التحكيم: اقرت المادة 11 من القانون 22-18 حق اللجوء الى القضاء الجزائري في حالة حدوث اي خلافات متعلقة بالاستثمار وطرح النزاع امام الجهات القضائية المختصة، غير ان القضاء الوطني يعاب في افتقاده للخبرة والتجربة الكافيتين للفصل في مثل هذه النزاعات التي تحتاج عادة لخبراء وتقنيين اكفاء في هذا المجال، غير ان المشرع الجزائري ضمن للمستثمرين حق اللجوء الى التحكيم لفض النزاعات التي قد تنشأ عن الاستثمار، الشيء الذي يزرع الطمأنينة في انفس المستثمرين تخوفا من بسط سيادة الدولة وطبيعة قضائها الداخلي، فالتحكيم يعطي اكثر ضمانه واريحية لما يحققه من نزاهة و سرعة وسرية ، بالإضافة الى اعتراف القانون الجزائري بقرارات التحكيم وضمان تطبيقه وهو ما تضمنه قانون الاجراءات المدنية والادارية من خلال المادة 1051 التي نصت على الاعتراف بأحكام التحكيم في الجزائر ما لم يخالف النظام العام و نظام القانون الدولي العام و هي بذلك تضمن تنفيذ قراراته بالجزائر ؛

و-ضمانات اخرى : بالإضافة الى الضمانات السالفة الذكر نجد ضمان حرية التجارة الخارجية و الاعفاء من اجراءاتها والاعفاء من التوطين البنكي لكل ما يتعلق بالاستثمار والسلع العينية المرتبطة بالاستثمار (المادة 7، 28 يوليو 2022)، كما تضمن الدولة الحماية لحقوق الملكية الفكرية بالتشريع المعمول به قصد ضمان حقوق جهود البحث والتطوير للاستثمارات (المادة 9، 28 يوليو 2022)، بالإضافة الى ذلك تعمل الدولة على انشاء منصة رقمية تضمن تزويد كل المستثمرين بالمعلومات الخاصة بالعقار المخصص للاستثمار. (المادة 6، 28 يوليو 2022)

## 2-الإطار المؤسسي لترقية الاستثمار في الجزائر:

قصد تسهيل اجراءات الاستثمار والعمل على استيفاء التحفيزات الجبائية للمستثمرين، شكلت الحكومة الجزائرية نظام مؤسسي يضمن ذلك، والذي يتمثل في:

2-1 المجلس الوطني للاستثمار: انشا المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 الذي يتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، يوضع المجلس تحت سلطة الوزير الاول (المادة 1، 2006) ، قصد ترقية وتطوير الاستثمار يقوم المجلس على عدة مهام تتمثل في:

-اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار واولوياته؛

-دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه ويحدد الاهداف في مجال تطوير الاستثمار؛

- اقتراح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة ودراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وتعديل الموجودة؛

- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها وكذا تعديلها وتحديثها؛  
- البحث في انشاء وتطوير مؤسسات وادوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار والتشجيع على ذلك؛  
- وبغية ضمان التنسيق مع جميع القطاعات المرتبطة بالاستثمار وترقيته تم تشكيل ادارة المجلس الوطني من عدة أطراف متمثلة في:

الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الاقليم والبيئة، بالإضافة الى المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

وبهذا يمكننا القول بان المجلس هو قمة الهرم المكلف بالتخطيط الاستراتيجي لتحقيق ترقية الاستثمار بمشاركة كافة القطاعات ذات الصلة المباشرة بالاستثمار والمسؤولة ايضا على السير الحسن لترقيته.

**2-2 الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار :** تمت تسمية الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) وفق القانون 18-22 للوكالة التي عرفت باسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة (2001-2022) و وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSSI) خلال الفترة (1993-2001) ، لم تعرف هذه الوكالة التغيير في الاسم فقد بل عرفت تطورات في مهمها بما يتماشى و تطور متطلبات ترقية الاستثمار ، و هي وكالة ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية ، توضع تحت الوصاية للوزير المكلف بترقية الاستثمار ، تتشكل مجلس ادارة الوكالة تحت رئاسة المدير العام ممثلين عن الوزارات السابقة الذكر على مستوى المجلس الوطني بالإضافة الى ممثلين (2) عن وزير المالية اضافة الى 4 ممثلين عن ارباب الاعمال يعينهم نظراؤهم ، تتولى الوكالة مجموعة من المهام تتمثل في :

- ترقية و تثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛

- اعلام اوساط الاعمال وتحسيسهم؛

- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛

- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛

-مرافقة المستثمر في استكمال الاجراءات المتصلة بالاستثمار؛  
-تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها او المسجلة قبل تاريخ اصدار القانون 22-18؛

-متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية؛  
-انشاء شبائيك وحيدة ممثلة في الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الاجنبية، الشبائيك الوحيدة للامركزية؛

## 2-3 الشبائيك الوحيدة:

**2-3-1 الشباك الوحيد المركزي للمشاريع الكبرى والاستثمارات الاجنبية:** انشا الشباك الوحيد المركزي بموجب المادة 19 من القانون 22-18 حيث يعتبر هذا الشباك المحاور الوحيد ذو الاختصاص الوطني للقيام بالإجراءات الازمة لتجسيد و مرافقة و ترقية المشاريع الاستثمارية الكبرى و الاستثمارات الاجنبية (المادة 19، 28 يوليو 2022) و يهدف انشاء هذا الشباك بعجلة قطبا وروجيا للاستثمار في الجزر على المستوى الدولي كما أنه سيضطلع بدور المستشرف لتحديد المجالات ذات الإمكانيات العالية لجذب الاستثمار إليها ، اما بالنسبة لتسييره فسيكون مشترك بين جميع القطاعات ذات صلة بالاستثمار الاجنبي المباشر و التي تضمن :  
-تجسيد المشاريع الاستثمارية؛

-منح المقررات والتراخيص وكل الوثائق التي لها علاقة بممارسة النشاط المرتبط بالمشروع الاستثماري؛

-متابعة الالتزامات المكتتبه من طرف المستثمر؛

**2-3-2 الشباك الوحيد للامركزي للاستثمار:** وهو الممثل المحلي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث توجد في كل ولاية شباك وحيد، يدير مدير الوكالة بالإضافة الى الممثلين المحليين عن الادارات والهيئات ذات العلاقة مع الاستثمار قصد تقديم التسهيلات الادارية وضمان ترقية الاستثمار، ونجد ان الباك الوحيد للامركزي يعمل على الترويج للاستثمارات والقيام بالتسهيلات امام المستثمر في التوجيه والتسهيلات الادارية دون تحمل عناء التنقل والانتظار ويعتبر هذا الاجراء محفز نوعا ما ويحد الى مستوى معين من بيروقراطية الادارة.

اضافة الى الشبائيك الوحيدة و دورها في الترويج للاستثمارات تم انشاء المنصة الرقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة AAPI تسمح بتوفير المعلومات اللازمة و لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، و العرض العقاري، و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار و الاجراءات ذات الصلة، كما تسمح هذه المنصة بربط المستثمر مع الهيئات و الادارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، و ازالة

الطابع المادي عن جميع الاجراءات و القيام بهذه الاجراءات بواسطة الانترنت ، كما تشكل المنصة الرقمية اداة للتوجيه ومرافقة الاستثمار و متابعتها انطلاقا من تسجيلها و اثناء فترة استغلالها .

### 3- دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي بولاية برج بوعريبرج

قصد دراسة مساهمة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI في ترقية الاستثمار قمنا بدراسة الاستثمارات وتطورها في ظل المزايا الممنوحة من طرف الوكالة وذلك على مستوى الشباك اللامركزي لاهم المناطق الاستثمارية في الشرق الجزائري وهي ولاية برج بوعريبرج كما يطلق عليها عاصمة الالكترونيات، حيث سندرس تطور هذه المشاريع من خلال قطاع نشاطها، طبيعة الاستثمار، حجمها، طبيعتها القانونية واليد العاملة التي تسهم في تشغيلها ثم بعد ذلك تقديم الحصيلة الاجمالية للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد.

**3-1 حصيلة المشاريع المسجلة حسب قطاع النشاط خلال الفترة: 2011-2021:** ان الهدف الرئيسي من نظام القطاعات الذي أنشئ في ظل ترقية الاستثمارات هو خلق توازن بين الاستثمارات، تنوعها وكذلك معالجة احتياجات السوق المحلية، بالإضافة الى خلق مناصب الشغل والدفع بالقطاعات الاستراتيجية، على مستوى الشباك الوحيد لبرج بوعريبرج كانت حصيلة الاستثمارات على مستوى الشباك الوحيد كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): حصيلة المشاريع المسجلة حسب قطاع النشاط خلال الفترة: 2011-2021

| متوسط نفقات الاستثمار | متوسط التشغيل | مبلغ الاستثمار (مليون دج) | النسبة % | عدد العمال | النسبة % | عدد المشاريع |                    |
|-----------------------|---------------|---------------------------|----------|------------|----------|--------------|--------------------|
| 235.06                | 26.75         | 166658                    | 65.11%   | 24 264     | 40.7%    | 709          | صناعة              |
| 25.33                 | 3,59          | 10766                     | 4.10%    | 1 529      | 24.39%   | 425          | نقل                |
| 76,54                 | 19,09         | 26789                     | 17.93%   | 6 683      | 20.09%   | 350          | بناء وأشغال عمومية |
| 67.84                 | 18.76         | 10177                     | 7.55%    | 2 814      | 8.61%    | 150          | خدمات              |
| 206,77                | 14,35         | 13854                     | 2.58%    | 965        | 3.84%    | 67           | فلاحة              |
| 235,80                | 21            | 4952                      | 1.18%    | 441        | 1.20%    | 21           | صحة                |
| 210.15                | 28,3          | 4203                      | 1.51%    | 566        | 1.14%    | 20           | سياحة              |
| 136,27                | 21,39         | 237399                    | 100%     | 37 262     | 100%     | 1 742        | المجموع            |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المقدمة من الشباك الوحيد لبرج بوعريبرج

يحتل قطاع الصناعة الصدارة ضمن الاستثمارات في اطار الشباك الوحيد لبرج بوعريبرج ما نسبة 40% من عدد الاستثمارات ، حيث تعتبر برج بوعريبرج قطب صناعي هام من شأنه اعطاء

ديناميكية جديدة للصناعة الجزائرية هذا ما جعل من الادارات و هياكل الاستثمار مجندة لتقديم التسهيلات و الامتيازات قصد تطوير هذا القطاع ، فبالإضافة الى الامتيازات الجبائية و التسهيلات الادارية المقدمة في اطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ، حظيت هذه المنطقة بامتيازات اضافية تدفع بالقطاع الصناعي منها منح رخص استغلال استثنائية تخص عدد معتبر من المشاريع منها EURL ARCODYM المختصة في انتاج الاجهزة الكهرومنزلية بطاقة انتاجية 360 الف وحدة من مختلف الاجهزة الكهرومنزلية ، مؤسسة SARL COMPLEX المختصة في انتاج مواد التغليف بطاقة انتاجية 120 الف طن سنويا ، مؤسسة خاصة بصنع الأجر ببلدية سيدي مبارك ، صناعة الدراجات النارية ببلدية عين تاغروت ، صناعة المواد البلاستيكية بالمنطقة الصناعية مشته فاطمة ، بالإضافة الى ذلك سعت السلطات المختصة بتهيئة الوعاء العقاري المخصص للاستثمار لما كان يعانيه من ركود و تهميش و عدم الاستغلال - ليس على مستوى برج بوعريبرج فقط بل على المستوى الوطني - حيث قامت بتهيئة 3 مناطق صناعية ، 18 منطقة نشاط ، 23 منطقة مصغرة بمساحة اجمالية 1550 هكتار ، كما عملت لاسترجاع 50 هكتار من الاراضي الموجهة للاستثمار و غير مستغلة ، حيث ان هذه الجهود اثمرت لتدعيم انجع قطاع في خدمة السوق المحلية و حتى الدولية و جذب العملة مستقبلا بالإضافة الى دورها في امتصاص البطالة حيث بلغت نسبة التشغيل 65% من مجموع المشاريع ، اما بالنسبة لنفقات الاستثمار فهي مرتفعة مقارنة بالمشاريع الاخرى حيث قدرت بمتوسط 235.06 مليون دج ، هذا ما يستدعي الى العمل على ايجاد مصادر لتمويل هذه المشاريع وتطويرها .

اما بالنسبة لقطاع النقل يعتبر ثاني اكبر قطاع حيوي في ولاية برج بوعريبرج ، حيث حظي بالامتيازات و الحوافر المقدمة من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار سواء بالتسهيلات الادارية او الحوافر الجبائية ، حيث بلغت نسبة الاستثمار في النقل 24,39% من عدد الاستثمارات ، و رغم اهمية هذا القطاع فان نسبة التشغيل التي يساهم فيها هذا القطاع بلغت 4,1 % فقط و هذا نابع من طبيعة الاستثمار الذي لا يحتاج اليد العاملة (متوسط 3 عمال)، اما متوسط نفقات الاستثمار بلغ 25,33 مليون دج فهي تكاليف منخفضة اذا ما قورنت مع باقي المشاريع ، رغم اهمية هذا القطاع الا ان هذه المشاريع غير كافية لدعم المناخ الاستثماري داخل الولاية ، فمعظم المشاريع عبارة عن وسائل نقل فقط بيد ان الحركية في ولاية صناعية مثل برج بوعريبرج تتطلب اكثر من ذلك و باقل التكاليف و من بين هذه المشاريع مثلاً ربط المناطق الصناعية بالسكة الحديدية ، انشاء مطار على مستوى الولاية ، شركات مختصة في النقل والمناولة ، اعادة تفعيل الميناء الجاف بتكستير الذي كان عبارة شريان يربط المناطق الصناعية بالسوق الدولية .

ثالث قطاع استثماري يتمثل في البناء و الاشغال العمومية ب 350 مشروع ما نسبته 20,09% من المشاريع الاستثمارية التي حظيت بالحوافز الجبائية و التسهيلات الادارية على مستوى الشباك الوحيد ، و هو ما يساهم في تشغيل بنسبة 17.93% من اليد العاملة على مستوى الاستثمار و هي نسبة معتبر نوعا ما بمتوسط 19 عامل في كل مشروع ، لكن من منظور آخر لمخرجات هذه المشاريع ، نجد الدولة و الجماعات المحلية بمختلف مستوياتها تضع ميزانيات معتبرة لإنجاز مشاريع البناء و الاشغال العمومية و البنى التحتية غير ان الواقع المعاش بعد شوط كبير من محاولات التنمية نجد ان الطابع الغالب للبنى التحتية و السكنات مهيئة ناهيك عن المناطق التي لم يصلها النور بعد ، بالإضافة الى الارتفاع الكبير في اسعار السكنات في اطار الترقية العقارية التي ليست في المتناول ، هنا يتبادر في اذهاننا مجموعة من الاسباب ، اما ان تكون عراقيل ادارية و فساد اداري (الرشوة و المحسوبية) او الفساد الاخلاقي للمقاولين -مشكل في المورد البشري- .

يأتي في المرتبة الرابعة قطاع الخدمات و هو من بين القطاعات الحساسة و الضرورية في مناخ الاستثمار ، وفي منطقة كعاصمة الالكترونيات فان اهم استثمارات الخدمات تتمثل في خدمات الصيانة و التامين و الخدمات الالكترونية ، حيث حظيت هذه الاستثمارات بالمزايا والحوافز الجبائية المقررة في اطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ، بالإضافة الى التسهيلات الادارية على مستوى الشباك الوحيد ، حيث يشكل قطاع الخدمات ما نسبته 8,61% من عدد المشاريع اي 150 مشروع ، يساهم هذا القطاع ب 7,55% من التشغيل ب 2814 عامل بمتوسط 18 عامل لكل مشروع ، اما بالنسبة لنفقات الاستثمار فهي مرتفعة نوعا ما بمتوسط 67,84 مليون دج و هذا راجع لطبيعة الاستثمار في الخدمات (نفقات استثمارية مرتفعة ، نفقات تشغيلية منخفضة) .

بالنسبة لخامس قطاع فهو من اهم القطاعات الاستراتيجية ، الفلاحة حظيت بالامتيازات الجبائية و التسهيلات الادارية ، غير ان عدد المستثمرات الفلاحية قليل مقارنة مع القطاعات الاستثمارية السابقة ، حيث بلغ عدد المستثمرات 67 بنسبة 3,84% ، اما نسبة العمالة بها فتقدر ب 2,58% ، اما بالنسبة لتكاليف الاستثمار فقد قدر بمتوسط 206,77 مليون دج لكل مشروع ، و هو مرتفع نوع ما لتوافق مع متطلبات الاستثمار الفلاحي من عتاد و و حفر الابار الاتوازية و نظام السقي ... و على مستوى ولاية برج بوعريريج بالإضافة الى التحفيزات والتسهيلات على مستوى الشباك الوحيد نلاحظ اهتمام السلطات المعنية بدعم القطاع الفلاحي، و ذلك من خلال تقديم رخص استثنائية لحفر الابار -500 رخصة- بالإضافة الى مشاريع الربط بالكهرباء ، بالإضافة الى

الدعم الخاص بتربية الدواجن و المواشي ، هذا ما جعل من ولاية برج بوعرييج تحتل المراتب الاولى في تربية الدواجن و اللحوم الحمراء .

بالنسبة لمشاريع الصحة فهي قليلة مقارنة بمتطلبات المجتمع فقد بلغت 21 مشروع بنسبة 1,2% من مجموع المشاريع ، تساهم في التشغيل ب 441 بمتوسط 21 عمال لكل استثمار كما ان تكاليف المشروع منخفضة اذا ما قورنت بقطاع مهم كالصحة بمتوسط 235,80 مليون دج /للمشروع ، حتى جهود الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من تسهيلات و حوافز جبائية غير كافية لترقية هذه المشاريع ، فالنقص هنا يأتي من طبيعة الموارد البشرية المتخصصة و كذلك نقص في العتاد الصحي و ارتفاع ثمنه ، و هذا ما يدعو الى المزيد من الاجراءات الداعمة لهذا القطاع و الذي يحمل في طياته عدة ابعاد منها البعد الانساني ، و البعد الاقتصادي فقد بينت العديد من التجارب منها تركيا و الدول الاوروبية التي اثبتت نجاحها في مجال السياحة الطبية العلاجية ، بالإضافة الى البعد الوقائي في ظل ما نشهده من حروب بيولوجية كأزمة COVID19 بينت ضعف القطاع الصحي ككل الخاص و العام .

القطاع الاخير ، الاستثمار السياحي ، لم يخض هو ايضا باهتمام المستثمرين ببرج بوعرييج رغم توفر المقومات الطبيعية بالمنطقة ، بلغ عدد الاستثمارات في مجال السياحة ب 20 مشروع بنسبة تشغيل 1.51% بمتوسط 28 عامل /المشروع ، رغم التسهيلات و الحوافز التي تقدمها الوكالة عن طريق الشباك الوحيد الا انا نلاحظ انخفاض في مستوى مشاريع السياحة، قد يكون ذلك راجع لمشكل تمويلي و عدم وجود جهاز مصرفي يهتم بتمويل المشاريع السياحية فهي الاخرى تتطلب نفقات استثمارية مرتفعة نوعا ما قدرت في المتوسط ب 210,15 مليون دج / للمشروع .

### 3-2 حصيلة المشاريع المسجلة حسب المشاريع المسجلة حسب طبيعة الاستثمار خلال الفترة:

2021-2011

ان عدم تشبع السوق الجزائرية من السلع والخدمات يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار فيها خاصة في ظل بيئة محفزة، وفي ظل التسهيلات الادارية للاستثمار عن طريق الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مما يدع المستثمرين اما الى دخول ساحة الاستثمار او توسعة نشاطهم والجدول الموالي يوضح المشاريع المسجلة في الشباك الوحيد اللامركزي ل AAPI حسب طبيعة الاستثمار:

الجدول رقم (4): حصيلة المشاريع المسجلة حسب طبيعة الاستثمار خلال الفترة: 2021-2011

| السنو<br>ت | انشاء | النسبة % | توسعة | النسبة % | المجموع |
|------------|-------|----------|-------|----------|---------|
| 2011       | 36    | 59,02%   | 25    | 40,98%   | 61      |
| 2012       | 60    | 43,80%   | 77    | 56,20%   | 137     |

|      |        |     |        |     |         |
|------|--------|-----|--------|-----|---------|
| 225  | %48,44 | 109 | %51,56 | 116 | 2013    |
| 325  | %41,54 | 135 | %58,46 | 190 | 2014    |
| 223  | %48,43 | 108 | %51,57 | 115 | 2015    |
| 208  | %45,19 | 94  | %54,81 | 114 | 2016    |
| 171  | %46,20 | 79  | %53,80 | 92  | 2017    |
| 130  | %39,23 | 51  | %60,77 | 79  | 2018    |
| 98   | %41,84 | 41  | %58,16 | 57  | 2019    |
| 98   | %42,85 | 42  | %54,08 | 53  | 2020    |
| 69   | 50.72  | 35  | %49,27 | 34  | 2021    |
| 1578 | %45,56 | 719 | %54,44 | 859 | المجموع |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المقدمة من الشباك الوحيد برج بوعرييج

من الجدول يتبين لنا ان عدد مشاريع التوسعة اقل من المشاريع الحديثة او المنشأة و هذا راجع الى اقبال المستثمرين على تلبية طلبات السوق و حصولهم على التسهيلات و الامتيازات ، و ان معنا النظر نجد ان الكلام السابق لا ينطبق على سنتي 2011-2012 حيث كانت مشاريع التوسعة اكثر قد يكون ذلك راجع الى العراقيل الادارية للدخول في استثمارات جديدة ، اما ما نلاحظه من خلال تطور حصيلة الاستثمار نجد نقطة تحول سنة 2014 ، فعدد المشاريع كان منخفض ليرتفع فجأة سنة 2014 ليعود في الانخفاض مرة اخرى في السنوات الموالية ، وعند الرجوع الى تلك السنوات نجد ان السبب الرئيسي في هذه القفزة يتمثل في التسهيلات الاستثمارية بمقتضى التنظيم غير الرسمي الموجهة الى الحملة الانتخابية للعهدة الرابعة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ، لتنخفض حصيلة الاستثمار بعد ذلك بسبب ما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ازمات سببها الفساد بداية من 2016 و سياسة التقشف التي تبنتها حكومة اويحيى ، و من هنا نجد ان للقرارات السياسية الغير مدروسة و لا محكمة باستراتيجية لها اثر سلبي على منحى الاستثمار على الجزائر عامة و على برج بوعرييج خاصة .

### 3-3 حصيلة المشاريع المسجلة حسب حجم المؤسسة خلال الفترة: 2011-2021

الجدول الموالي بين نوع المشاريع المستثمرة في ولاية برج بوعرييج من خلال الشباك الوحيد اللامركزي للاستثمار

الجدول رقم (5): حصيلة المشاريع المسجلة حسب حجم المؤسسة خلال الفترة: 2011-2021

| نوع المؤسسة | حسب عدد العمال | عدد المؤسسات | اليد العاملة المشغلة | نسبة التشغيل % |
|-------------|----------------|--------------|----------------------|----------------|
| مؤسسة مصغرة | من 01-09 عمال  | 1053         | 3559                 | 10.61%         |

|              |                  |      |       |        |
|--------------|------------------|------|-------|--------|
| مؤسسة صغيرة  | من 10- 49 عامل   | 516  | 10979 | 32.74% |
| مؤسسة متوسطة | من 50- 249 عامل  | 164  | 14972 | 44.64% |
| مؤسسة كبيرة  | أكثر من 250 عامل | 9    | 4023  | 11.99% |
| المجموع      |                  | 1742 | 33533 | 100%   |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المقدمة من الشباك الوحيد برج بوعريرج

من خلال الجدول يتضح لنا ان اغلب المشاريع المستثمرة في برج بوعريرج المستفيدة من التسهيلات الادارية والحوافز الجبائية هي مؤسسات مصغرة بنسبة 60 % ، و المؤسسات الصغيرة بنسبة 30% ، و بنسبة معتبرة الى حد ما نجد المؤسسات المتوسطة بنسبة 9% اما عدد المؤسسات كبيرة الحجم فهو قليل جدا ، و يرجع ذلك الى سهولة تاسيس و لا تتطلب راس مال كبير ، نقص الخبرة للمستثمرين بالإضافة الى مصادر التمويل المصرفية الموجهة للاستثمار قليلة او تطلب ضمانات كبيرة جدا تفوق قدرت المستثمر ، بينما نجد ان نسبة التشغيل لليد العملة تتركز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكبر عددا و تشغيلها لعد معتبر من العمال (10-249) ،

### 3-4 الحصيلة الإجمالية للشباك الوحيد اللامركزي لولاية برج بوعريرج خلال الفترة: 2011-2022

الجدول الموالي يبين الحصيلة الجمالية للمشاريع المستثمرة في ولاية برج بوعريرج من خلال الشباك الوحيد اللامركزي للاستثمار:

الجدول رقم (6): الحصيلة الاجمالية للمشاريع المسجلة في الشباك الوحيد خلال الفترة: 2011-2021

| النسبة % | العدد/ القيمة | التعيين                                |
|----------|---------------|----------------------------------------|
| /        | 8798          | عدد الزوار (المستثمرين المحتملين)      |
| 100%     | 1742          | عدد الاستثمارات المسجلة (عدد المؤسسات) |
| 54%      | 941           | عدد المؤسسات ذات الشخص الطبيعي         |
| 46%      | 801           | عدد المؤسسات ذات الشخص المعنوي         |
| 99,59%   | 1735          | عدد المؤسسات الخاصة                    |
| 0,28%    | 5             | عدد المؤسسات العمومية                  |
| 0,11%    | 2             | عدد المؤسسات المختلطة                  |
| 99,66%   | 1736          | عدد الاستثمارات المحلية                |
| 0.34 %   | 6             | عدد الاستثمارات بالشراكة الأجنبية      |
| /        | 237671        | المبلغ الإجمالي للاستثمارات (مليون دج) |
| /        | 33524         | اليد العاملة المستحدثة الإجمالية       |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المقدمة من الشباك الوحيد برج بوعريرج

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نجد عدد المستثمرين المحتملين الذين يترددون على الشباك الوحيد قصد تجسيد استثماراتهم اكبر بكثير من الاستثمارات المجسدة فعليا تفوق 8 اضعاف ، هذا يدل على وجود عراقيل ادارية حتى في ظل التسهيلات و جهود الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و يعزى ذلك حسب المدير العام ل AAPI في تصريحه لقناة الاخبارية الجزائرية 3 (زكارة، 2022) الى الصلاحيات المحدودة للوكالة على الهيئات الادارية ، فهي ملزمة بالتنسيق معها لكن لا تملك اي سلطة قانونية تفرض عليها اي اوامر ، و من خلال عرضنا للمؤسسات حسب القطاع القانوني نجد الحضور المحتشم للمؤسسات العمومية و هذا نظرا للتوجه الاقتصادي للدولة اما الشركات الاجنبية فان نقصها يدل على عدم ملائمة مناخ الاستثمار .

#### خاتمة:

نتائج الدراسة: من خلال العرض لواقع الاستثمار في ولاية برج بوعريريج والمستفيدة من التحفيزات الجبائية المقررة قانونا والتسهيلات الادارية عبر الشباك الوحيد اللامركزي جعلنا نهتدي الى بعض النقاط المهمة، والتي تتمثل في:

- للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أثر ايجابي في تحفيز وترقية الاستثمار وذلك بناء على عدد الاستثمارات المعتبر في ولاية برج بوعريريج المسجلة عبر الشباك الوحيد اللامركزي لترقية الاستثمار. رغم الجهود المبذولة في ترقية الاستثمار الا ان نمو الاستثمارات وترقيتها مازال لم يبلغ الحد المطلوب في الجزائر عامة وفي برج بوعريريج خاصة وذلك على المعوقات التي يشهدها مناخ الاستثمار والتي يمكن تلخيصها في:

- ضعف في تسيير العقار الاستثماري سواء الصناعي او الفلاحي او السياحي وحتى العمراني؛  
- ضعف مصادر التمويل المصرفية واشتراط ضمانات كبيرة جدا تفوق اضعاف الاستثمار، وعدم تنوعها للصيغ التمويلية في مجال الاستثمار كالتنوع في التأجير وعقود الاستصناع والمساقاة والمزارعة؛

- التركيز والاهتمام بالاستثمار في القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاخرى رغم ان جميع القطاعات مكتملة لبعضها البعض؛

- للوكالة صلاحيات محدودة على الادارات والهيئات الادارية التي تشترك معها في التسهيلات الادارية قصد تحفيز الاستثمار، مما يجعل مشكل العوائق الادارية والبيروقراطية لا يزال مطروحا على ارض الواقع؛

- مشكل التهيئة الذي تعاني منه كافة القطاعات، رغم الجهود المتظافرة الا ان معظم المناطق سواء الصناعية او الفلاحية او السياحية لا تزال تفتقر الى ادنى متطلبات الاستثمار (كهرباء، ماء، غاز، قنوات الصرف الصحي)؛
- مشكلة القرارات السياسية الارتجالية دون الاهتمام الى استراتيجية حقيقية هادفة لترقية وتطوير الاستثمار والتنمية الاقتصادية (الحملة الانتخابية 2014)؛
- التوصيات: في ضوء ما توصلنا اليه من نتائج يمكننا طرح بعض التوصيات التي تمثلت في:
  - التعجيل في تفعيل المنصة الرقمية للعقار في الجزائر قصد تنظيمه وتوجيهه؛
  - بذل جهود أكبر وتسخير موارد أكبر لتهيئة المناطق الاستثمارية؛
  - العمل على تطوير الجهاز المصرفي وتنويع صيغ التمويل بما يتماشى ومتطلبات الاستثمار؛
  - العمل على تذليل الممارسات البيروقراطية والفساد من خلال تكوين فرق أمنية متخصصة في محاربة الجريمة الاقتصادية.
- قائمة المصادر والمراجع:

- المادة 1. (2006). المرسوم التنفيذي 355-06 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره .
- المادة 10. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 13. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 19. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 24. (28 يوليو 2022). القانون 22/18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 3. (28 يوليو 2022). القانون 22/18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 6. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 7. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 8. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- المادة 9. (28 يوليو 2022). القانون 18-22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.
- حسبة عليوات ، يوسف قاشي. (2020). سياسة الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية . مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 6 ، العدد 2 .
- سارة عزوز. (2021). ضمانات الاستثمار الاجنبي في ظل القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار . مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، جامعة باتنة 1 ، الجزائر .
- سعيد وصاف ، محمد قويدري. (2008). واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحواز و العوائق . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 08.

شهران عادل عبد اللطيف الغرابوي. (2020). الاستثمار الاجنبي المباشر (ما بينالضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية الخاصة و أثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية). دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر .

عبد الله الطيبي. (2020). دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر . مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، العدد 1، المجلد 5 ، جامعة الوادي ، الجزائر .

عبد الهادي حاج قويدر ، محمد فودوا. (2021). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في دعم و تحفيز الاستثمار على المستوى المحلي دراسة حالة ولاية ادرار . مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 14 ، العدد 3 ، جامعة غرداية .

كمال قويدري ، أمينة بلغيث. (2021). محفزات و معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر . مجلة الابداع ، المجلد 11 ، العدد 1، البليدة 2، الجزائر .

محمد على سميران. (2020). تحفيز الاستثمار في الفقه الاسلامي "دراسة مقارنة بالقانون العام. مجلة البحوث العلمية و الدراسات الاسلامية ، المجلد 12، العدد 1 ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر.

محمد غياث شيخة. (2021). الاستثمار (المبادئ - الادوات - المخاطر و التقييم). دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا.

مختار بونقاب ، لزهاري زواويد. (2018). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات : المعوقات القانونية و الادارية المطروحة و الحلول المقترحة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، العدد 3 ، تيسمسيلت، الجزائر .

مصطفى زكارة. (17 03 2022). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .....تسهيلات لدعم المستثمرين. حصة الظهيرة ، القناة الاخبارية الجزائرية 3، صفحة [https://www.youtube.com/watch?v=Q\\_FBZ79iyD0](https://www.youtube.com/watch?v=Q_FBZ79iyD0)

يوسف زروق ، عبد القادر رقاب. (2017). ضمانات و حوافز الاستثمار الاجنبي في الجزائر وفق قانون 09-16 . مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، المجلد 2، العدد 4 ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر .

#### قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- Article 1.(2006). Executive Decree 06-355 of October 9, 2006 relating to the powers of the National Investment Council, its composition, organization and functioning.
- Article 10 .July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article13.July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article19 .July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Republic of Algeria, Issue 50.
- Article 24 .July 28, 2022 .(Law 18/22 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article 3 .July 28, 2022 .(Law 18/22 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article 6 .July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article 7 .July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article 8 .July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Article 9 .July 28, 2022 .(Law 22-18 .Official Gazette of the Algerian Republic, Issue 50.
- Abdelkader Reqab Youssef Zarrouk. (2017). Guarantees and incentives for foreign investment in Algeria according to Law 16-09 .Journal of Legal and Social Sciences, Volume 2, Issue 4, Zayan Achour University, Djelfa, Algeria.

- Abdullah Al-Taibi .(2020) .The role of tax incentives in encouraging investment in Algeria . Money and Business Economics Journal, Issue 1, Volume 5, El-Oued University, Algeria.
- Amina Belghith Kamal Koueidry .(2021) .Incentives and obstacles to foreign investment in Algeria .Creativity Magazine, Volume 11, Issue 1, Blida 2, Algeria.
- by Zahari Zawaid Mokhtar Bounaqab .(2018) .Foreign direct investment in Algeria is a way to get rid of dependence on hydrocarbons: the legal and administrative obstacles presented and the proposed solutions .Shuaa Journal of Economic Studies, Issue 3, Tissemsilt, Algeria.
- Mohamed Foudoua Abdel-Hadi Haj Koueider .(2021) .The National Agency for Investment Development and its role in supporting and stimulating investment at the local level, a case study in the state of Adrar .Al-Wahat Journal for Research and Studies, Volume 14, Issue 3, University of Ghardaia.
- Mohamed Koueidry Saidi Wassaf .(2008) .The reality of the investment climate in Algeria: shows preferences and obstacles .Journal of Economic Sciences and Management Sciences, Issue 08.
- Mohammed Ghayath Sheikha .(2021) .Investment (principles - tools - risks and evaluation .( Damascus, Syria :Dar Raslan for printing, publishing and distribution.
- Mostafa Zakara 17) .March 2022 .(The National Agency for Investment Development ..... Facilities to support investors .Noon session, Algerian news channel 3, page [https://www.youtube.com/watch?v=Q\\_FBZ79iyD0](https://www.youtube.com/watch?v=Q_FBZ79iyD0).
- Muhammed Ali Simran .(2020) .Stimulating investment in Islamic jurisprudence "a comparative study with public law . ."Journal of Scientific Research and Islamic Studies, Volume 12, Number 1, Yusuf Ibn Khadda University, Algeria.
- Sarah Azouz .(2021) .Foreign investment guarantees under Law No. 16/09 related to investment promotion .Researcher Journal for Academic Studies, Volume 8, Issue 1, University of Batna 1, Algeria.
- Shahdan Adel Abdul Latif Al-Gharbawi .(2020) .Foreign direct investment (between the international guarantee and the means of legal protection for private foreign investments and its impact on economic growth in developing countries .(University Thought House, Alexandria, Egypt.
- Youssef Kashi Hassiba Aliouat .(2020) .Investment policy in Algeria, an analytical and evaluative study .Leadership Journal of Business Economics, Volume 6, Issue 2.